

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

الدورة السابعة والخمسون للمجلس التنفيذي

الخميس الموافق لـ 25 يونيو 2020

العاشرة صباحاً بتوقيت المملكة المغربية (GMT+1)

عبر تقنية الفيديوكونفرانس

الوثيقة رقم (6)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

(د.ع 105 - القاهرة - فبراير 2020)

"المعنية بها المنظمة"

الوثيقة رقم (6)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(د.ع 105 - القاهرة - فبراير 2020)

"المعنية بها المنظمة"

تنفيذا للفقرة 1 من البند الحادي عشر من توصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المعتمدة بقرار المجلس الإقتصادي والاجتماعي رقم 2026 (د.ع 94، القاهرة، 2014/9/11) التي تنص على :

>>1- على المدراء العامين للمنظمات العربية المتخصصة تبصير أعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة قبل اجتماعات المجالس التشريعية بفترة كافية وتوضيح دور الأمانة العامة للجامعة في هذه الاجتماعات<<

يسر المدير العام للمنظمة أن يعرض على مجلسكم الموقر قرارات الدورة العادية 105 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (القاهرة، فبراير 2020) ذات الصلة بالمنظمة.

والأمر معروض على المجلس الموقر للاطلاع

عادل الصقر

المدير العام

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(د.ع 105 - القاهرة - فبراير 2020)
"المعنية بها المنظمة"

أولاً- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د.ع 105- القاهرة - فبراير 2020)
(التي تخص المنظمة) :

البند الثاني - الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
(د.ع 31 - مارس 2020) :

أصدر المجلس القرار رقم 2262، الذي ينص على :

>> 1. الإحاطة علماً بالموضوعات التالية المقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول

العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31) :

- تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
 - تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (30) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.
 - تقرير حول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة (2019/1/20).
 - الاستراتيجية العربية للسياسة.
 - دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة.
 - تقرير حول التقدم المحرز لاستكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
 - معالجة التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي.
 - الإطار الاستراتيجي العربي لمهنة العمل الاجتماعي.
 - إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي بدولة فلسطين.
 - الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030.
 - الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة وفق معايير عرض الموضوعات على القمة.
2. دعوة الدول الأعضاء لموافاة الأمانة العامة بالموضوعات التي تقترح إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، وذلك في أجل أقصاه أسبوعين من تاريخه.
3. الطلب من الأمانة العامة إرسال الوثائق الخاصة بالملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (31)، إلى الدول الأعضاء في أجل أقصاه أسبوعين قبل انعقاد القمة <.

البند الخامس - محور أعمال الدورة : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي :

أصدر المجلس القرار رقم 2265 الذي ينص على :

>> أولاً - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

1. لجنة التنفيذ والمتابعة :

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (48) للجنة التنفيذ والمتابعة (الأمانة العامة، 10-12/2019).

ب. الطلب من الدول الأعضاء إخطار الأمانة العامة بالإجراءات المتخذة بشأن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل حيال الدول التي صدر بشأنها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2234) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/05 في إطار تطبيق آلية التزام الدول بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ج. إحالة مشروع بروتوكول التعاون في مجال المنافسة بالدول العربية إلى قطاع الشؤون القانونية بالأمانة العامة للمراجعة، وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة للاعتماد.

2. قواعد المنشأ التفصيلية العربية :

الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الأول للجنة الفنية الدائمة لقواعد المنشأ العربية (الأمانة العامة، 14-16/1/2020).

3. تطوير لائحة القواعد المتعلقة بآلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين المختصين بتطوير آلية فض المنازعات بين الدول العربية (الأمانة العامة، 8-9/12/2019).

ب. الموافقة على تعديل مسمى "لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ليكون "آلية تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى".

4. التعاون الجمركي :

أ.حث الدول العربية على الإسراع في الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية التعاون الجمركي العربي، لتسريع دخولها حيز النفاذ.

ب. الترحيب بتوقيع دولة قطر على اتفاقية التعاون الجمركي العربي.

ثانياً - تحرير التجارة في الخدمات :

أ. الترحيب بتصديق دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

ب. حث الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سرعة استكمال إجراءات التوقيع والتصديق على الاتفاقية.

ج. حث الدول العربية غير المنضمة إلى الاتفاقية على استكمال عروضها النهائية، لكي تصبح طرفاً في الاتفاقية.

ثالثاً - الاتحاد الجمركي العربي :

- أ. الطلب من الأمانة العامة استكمال الدراسات الخاصة بالاتحاد الجمركي العربي وسرعة الانتهاء منها، حتى يتسنى الاستفادة بها في مراحل العمل القادمة.
- ب. الموافقة على القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية بالصيغة المرفقة.
- ج. اعتماد دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد بالصيغة المرفقة.<<

البند السادس - الجهاز العربي للاعتماد (ARAC) أحد أعمدة البنية التحتية للجودة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

- أصدر المجلس القرار رقم 2266 الذي ينص على :
- <<1. الترحيب بالدور الذي يقوم به الجهاز العربي للاعتماد (ARAC) كأحد أعمدة البنية التحتية للجودة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية
 2. دعوة الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى الاستمرار في دعم الجهاز العربي للاعتماد (ARAC)، من خلال أجهزة الاعتماد بالدول الأعضاء، حتى يتمكن من مواصلة عمله.>>

ثانيا- توصيات الاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المعتمدة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2275 (د.ع 105- القاهرة – فبراير 2020) (التي تخص المنظمة) :

البند الأول – مقترحات الدول العربية، والمنظمات العربية المتخصصة لإيجاد حلول للمتأخرات المتراكمة على الدول في موازنات المنظمات العربية المتخصصة :

التوصية :

أولا :

1- التأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2259 بتاريخ 2019/9/5 في دورته 104 بشأن المتأخرات وضرورة متابعتها.

2- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة متابعة تنفيذ جدول المتأخرات المتفق عليها مع الدول العربية.

3- التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة التوجه نحو التمويل الذاتي والعمل كبيوت خبرة بمقابل باعتبارها الأذرع الفنية كل في مجال اختصاصه.

ثانيا : الطلب من المنظمات العربية المتخصصة اخطار الدول العربية في المنظمات العربية المتخصصة بالتأخرات التي عليها وحثها على سدادها مع الاستفادة من أي من الحوافز التالية :-

1- إبرام مذكرات تفاهم بين المنظمات العربية المتخصصة مماثلة لمذكرات التفاهم الخاصة بالتأخرات المبرمة بين جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية والتي يتم بموجبها إعفاء الدولة من المتأخرات المعترض عليها.

2- قيام المنظمات العربية المتخصصة بعرض تنفيذ مشاريع نوعية من الدول التي عليها متأخرات بما يوازي 50 بالمائة من المتأخرات التي عليها بحد أقصى.

3- منح الدول التي تقوم بسداد المتأخرات التي عليها ما قبل عام 2015 على مدى (5) خمس سنوات كحد أقصى مع الانتظام في سداد المساهمات السنوية- ابتداء من عام 2020، خصما على تلك المتأخرات بنسبة (35 بالمائة) وبصفة استثنائية ولمرة واحدة بشرط الالتزام بالسداد خلال الفترة المحددة، وفي حال عدم الالتزام يلغى الإعفاء على ما تبقى من المتأخرات.